

صلاحيات ضبط كافة الاحتمالات في قرارات
مجلس الأمن الدولي حول كوريا الشمالية وإيران

قرارات مجلس الأمن الدولي حول كوريا الشمالية

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1718 (2006)

المادة 8 (أ) (2) و 8 (ج) : قائمة مواد أسلحة الدمار الشامل المحظورة: حظر نقل جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا المدرجة في القوائم الواردة في الوثيقتين S/2006/814 و S/2006/815، وأيضا مع مراعاة القائمة الواردة في الوثيقة S/2006/816 إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

المادة 8 (أ) (1) و 8 (ب) فقرة كافة الاحتمالات لضبط أسلحة الدمار الشامل: بحيث تمنع التوريد أو البيع أو النقل المباشر أو غير المباشر من أو إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في سبعة فئات من الأسلحة "والمواد ذات العلاقة بما فيها قطع الغيار والمواد التي يعتبر مجلس الأمن أو لجنة القرار 1718 من بين تلك المواد (ملاحظة لم تقم اللجنة أو المجلس بتحديد من هذا النوع)

المادة 8 ج - فقرة كافة الاحتمالات لضبط الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل:
على جميع الدول الأعضاء أن تمنع نقل أي شكل من أشكال التدريب الفني أو المشورة أو الخدمات أو المساعدة التقنية المتصلة بتوفير الأصناف الواردة في الفقرتين أعلاه أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها أو استخدامها إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أو عن طريق رعاياها أو انطلاقاً من أراضيها أو من إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن طريق رعاياها أو من أراضيها؛

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1874 (2009)

10 : فقرة كافة الاحتمالات لضبط الأسلحة التقليدية: تمنع نقل "الأسلحة والمواد ذات العلاقة" و "التعاملات المالية والتدريب الفني والخدمات الاستشارية والمساعدة المتعلقة بتقديم أو تصنيع أو صيانة أو استخدام

تلك الأسلحة باستثناء استيراد الأسلحة الخفيفة والصغيرة والمواد المتعلقة بها" من وإلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

قرارات مجلس الأمن الدولي حول إيران

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 (2006)

المادة 3 و4 لقائمة المواد المحظورة والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل: يمنع نقل قوائم من المواد المعينة المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها من وإلى إيران (ملاحظة: تم تحديث القائمة لاحقاً بموجب قرار المجلس رقم 1803 الفقرة 8 و القرار 1929 المادة 13، ويتضمن الآن مواد مدرجة في القائمة (INFCIRC/254/Rev 9 Part 1, INRCIRC/254/Rev. 7 Part 2, and S/2010/263)

4. فقرة كافة الاحتمالات لأسلحة الدمار الشامل: يقرر كذلك أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية للحيلولة دون توريد الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات التالية إلى جمهورية إيران الإسلامية أو بيعها لها أو نقلها إليها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة انطلاقاً من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، أو لاستخدامها فيها واستفادتها منها، سواء كان مصدرها من أراضيها أم لا، إذا رأت الدولة بأنها تساهم في أنشطة التخصيب أو معالجة الماء الثقيل أو الأنشطة ذات العلاقة أو في حال قررت بأنها تساهم في أنشطة تتعلق بجوانب أخرى عبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مخاوف بشأنها أو اعتبرتها معلقة.

6. فقرة كافة الاحتمالات لأسلحة الدمار الشامل: يقرر أيضاً أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة أيضاً لمنع تزويد جمهورية إيران الإسلامية بأي نوع من المساعدة التقنية أو التدريب التقني أو المساعدة المالية أو الاستثمار أو السمسرة أو غيرها من الخدمات أو نقل الموارد أو الخدمات المالية فيما يتصل بتوريد أو بيع أو نقل أو صنع أو استخدام الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات المحظورة والمحددة في الفقرتين 3 (السلع المدرجة) و 4 (لأسلحة الدمار الشامل) أعلاه.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 (2007)

5. فقرة كافة الاحتمالات للأسلحة التقليدية: يقرر ألا تقوم جمهورية إيران الإسلامية بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد بشكل مباشر أو غير مباشر من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، وأن تحظر على جميع الدول شراء هذه الأصناف من جمهورية إيران الإسلامية من قبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كان منشؤها أراضي جمهورية إيران الإسلامية أم لا؛

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 (2010)

8. فقرة كافة الاحتمالات لضبط الأسلحة التقليدية: يقرر أن تمنع جميع الدول بيع أو نقل المواد التي يحددها مجلس الأمن أو اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1737 (2006) إلى إيران، من أراضيها أو عبر أراضيها، أو من قبل رعاياها، أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل أعلامها، سواء كان منشؤها أو لم يكن من أراضيها، ويقرر كذلك أن تمنع جميع الدول تزويد إيران، من قبل رعاياها أو من أراضيها أو عبر أراضيها، بالتدريب التقني والموارد والخدمات المالية والمشورة وغير ذلك من الخدمات أو المساعدة فيما يتعلق بتوريد هذه الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، أو بيعها أو نقلها أو توفيرها أو صنعها أو صيانتها أو استعمالها، ويهيب في هذا السياق بجميع الدول أن تمارس اليقظة وضبط النفس بشأن توريد ونقل تلك الأسلحة والمواد ذات العلاقة" (ملاحظة: لم تقم اللجنة أو مجلس الأمن بتحديد في هذا الشأن)

9. فقرة كافة الاحتمالات لضبط الصواريخ: يقرر وأن تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون نقل التكنولوجيا أو توفير المساعدة التقنية إلى إيران فيما يتصل بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

13. فقرة كافة الاحتمالات لضبط أسلحة الدمار الشامل: يمنع نقل أية مواد مدرجة "وأية مواد أخرى تقرر الدولة أنها قد تساهم في أنشطة تتعلق بالتخصيب أو معالجة الماء الثقيل أو الأنشطة المتصلة بها أو تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها" إلى إيران.